السنة الثالثة

TV2JI

و ۲۸ كانون الاول ۱۹۴۱

عمان: الاثنين في ١٨ شعبان ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة التاسعة للدورة الاعتيادية الاولى للجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢٠-١٢ - ١٩٣١ .

خطف اقترح ان يكون جرم الخطف من نوع الجنايات التي مبدو ُها ثلاث سنوات حـتى عشز سنوات » ·

عضو المجلس النشريعي ناجى بالثاالعزام

توفيق بك – وكذلك هــذا الاقتراح يجب ان يُطبع ويوزع على الاعضاء الكرام ·

«فوافق المجلس على ذلك ·» .

الرئيس - •واضيع الجلسة المقبلة :

۱ — مشروع القانون الملحق بقانون ميزانية سنة ۱۹۲۹ — ۱۹۳۰ الذي قررنا تأج ِل البحث فيه في جلستنا الحاضرة.

٣- قرار لجنة القوانين حول ملحوظات --و الامير المعظم على قانونالهحكمةالخاصةلشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز .

٣– قرار لجنة القوانين حول ملحوظات ســو الامير المعظم طيقانونسرقة موادالسكـةالحديدية

ع - « « « « « « « « « « « « « « ملى فانون النقد الفلسطيني ه - « « « اقتراح العضو سلطي باشا الابراهيم بشأن تعديل قانون جوازات السفر .

الجلسةالتاسعة

افتتحت الجلسة التاسعة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخيس الواقع في ٣-١٢-١٩٣١ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى ماجد باشا العدوان وهاشم بك خير ٠

الرئيس – افتتح الجلسة · فليقرأ الضبط فقرئ :

توفيق بك – لقد كان المجلس العالي ارتاء كى تأجبل البحث في قانون سنة ١٩٣١ الملحق بميزانية سنة ١٩٣٩ المراحق بميزانية سنة ١٩٣٩ المات وعلى اثر المناقشات التي دارت بين الزميلين المحترمين شكرى بك وعادل بك .

لقد تبين لمجلسكم العالمي كما تبين لهذا العاجز اناعتراضات عادل بكمن الوجهة القانونية محقة كما ان دفاع شكرى بك من الوجهة العملية محق ايضاً لقد جرى التجاوز على بعض الفصول من ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية وكان يجب من الوجهة القانونية ان يصدر قانون موقت لهذه الغاية على هذا اذا صرفنا النظر عن الظروف والمعاملات التي اوجبت انفاق هذه المبالغ .

لقد كان لمجلسكم العالي ان بعترض على المعاملة التي تمت لو كان القصد الاساسي منها تجاوة المخصصات ، ولكن اذا دققنا في مواد القانون نجد ان اعظم مبلغ صرف هو المبلغ الذي أنفق لقوة حدود شرق الاردن ومن المعلوم الدبكم ان هذه القوة تخديل خزينة شرق الاردن وسدس نفقاتها واذن فان المبلغ المصروف يتجاوز المبلغ المعروض عليه ويبلغ ستة امثاله ولكن هذا التحديل ليس الا بالاسم فقط ، لان السدس الذي ينفق ايسترد من حكومة فلسطين ويدخل في قسم الواردات فهم ما بلاسم المناب المناب

التعاوز؛ فهل من المعقول ان نداوي هذا النقصالذي يذكره عادل بك برفض القانون وبالشكاية? انني لااظن حضرة الزميل بعد ان اوضحت القضية ومضى الوقت الكافي للتفكير يصر على طلبه برفض القانون بل، اعتقد انه يسكنني بما قاله ويعتبره وسيلة لتوجيه نظر الحكومة، ويطلب معي تصديق القانون الحاوي على مبالغ لم تصرف الأللمصلحة العامة وقد تم صرفها فعلاً .

اما الشكاية عفعان حضرة الزميل ذكر انهاستكون من الحكومة السابقة التي جرى الممل بزمنها عالا انني لااشاركه الرأي بامكان تقديما علان ذلك يخالف النظام الداخلي الذي جعل امن الشكاية منحصراً بالقضايا التي توجه بشأنها سو آلات تحريرية يجاب عليها ويظهر ان الجواب غير كاف عواظن ان المجلس العالي بعد ايضاحاتي هذه لا يحجم عن تصديق المادة الثانية من القانون التي وقفنا عندها في الجلسة الماضية عثم يصدق القانون بمجموعه من تصديق المادة الثانية من القانون التي

عادل بك — اني اعلم بان عدم تصديق هذا القانون سوف لا يجدي نفعاً من الوجهة العملية لان هذه المبالغ سوا اكان صرفهالضرورة او لم يكن ذلك وجرى تسديدها ولكن اردت باعتراضاتي ان اوجه نظر الحكومة التي اعتقد انها ترغب في المحافظة على احكام الدستور والقانون ولا هذه المعاملات هي غيرقانونية و وبالرغم عن ايضاحات حضرة الزميل نوفيق بك فاني لا أغير عقيدتي في ان المعاملات هي غيرقانونية و بالرغم عن ايضاحات حضرة الزميل نوفيق بك فاني لا أغير عقيدتي في ان المعاملات هذا الشأن وهي ان لا نتكرر مثل هذا المعاملات في المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه الصورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه المستور المستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه المستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرق بهذه المستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرو بهذه المستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرو بهذه المورة احكام الدستور وقانون الميزانية المستقبل ولا نخرو بهذه المستور وقانون الميزانية و الميزانية

هذه المعاه إلات في المستقبل الور حول بهده المسلود المرابانه حضرة الزميل عادل بك هو عين الحقيقة المرض شل هذه القوانين متري باشاالزريقات نعم النما ابانه حضرة الزميل عادل بك هو عين الحقيقة المرض على المحلس السابق ولم يسن لها قانونا مخصوصاً لاجل عبر المروض على المحلس السابق ولم يسن لها قانونا المعروض مرفها عالا ان هذه النقود قدصر فت لمشاريع مخصوصة على المرابع وعدم تصديق قانونها المعروض عليكم الان فهو غير موافق وارى من الاوفق في الذاوافق حضر ات الزملاء الكرام على تصديقه وتحريض عليكم الان فهو غير موافق وارى من الاوفق في الخون ان يسن له قانون خاص المحلمة على عدم الاتبان بمثل هذا العمل بدون ان يسن له قانون خاص

المحكومة على عدم الا تبان بمثل هذا العمل بدون أن يسن بمعرف على عدم الا تبان بمثل هذا العمل بكاية معدد لفت نظر الحكومة الحاضرة والشكاية معدد معدد بك المفتى — أن معارضة عادل بك هي بقصد لفت نظر الحكومة الحاضرة والشكاية

على الحسكومة السابقة عوهذا لانفع به على المسابق المجتوى على المسابق المجلس الموقر على المادة الاولى من القانون الرئيس – بما ان الضبط السابق لا يحتوى على تصديق المجلس الموقر على المادة الاولى من القانون الذي تحق بصدده فلتقرأ المادة الاولى :

فقرئت كا هو آت

« الماهة الأولى : يسمى هذا القانون قانون منة ١٩٣١ الملحق بقانون الميزانية لمنة ١٩٣٩



العقاب الذي ترتأيه سوا ً آكان بسجن المعتدي او بوضع غرامة عليه . اما النقطةالـثانية ، فهي تتعلق بالمادة الـثامنة، وهذه المــادة ننص على « ان المنهوبات والغرامات تحصل من العشائر بمقتضى قانون جباية الاموال الاميرية » وقد كان المشروع الاصلي ابنص على ان هــذه الغرامات والتضمينات يجب از تستوفى،اما بالاستناد الى قــانون جبابـةالاموال الاميرية، اوبحبس مشايخ العشائر الى ان يتم الدفع؛ لأن هذا الترتيب يفيددائمًا في اخذا غراءات والتعويضات من العشيرة · وقد رأى سموه العالي نقطة وسطى اى حـــلاً معتدلابين المشروع والذي قبله المجلس فأراد ان تبدل المادة بحيث تجعل الغرامات ،تستوفى بوجب قانون تحصيل الامرال الاميرية · اما التعويضات ءاورد المنهوباتءوهي انقسمالذي يتعلق بالحقوق الشخصية ءفيكون بالالتجاء الىالقانون المذكور، او بحبس شبوخ العشيرة الى ان يتم الدفع البمكن بذلك التأثير على الافراد بواسطة هؤلاء الشيوخ · وقد رأت لجنة القرانين ان الحل الذي اقترحه صاحبالسموالعالي موافق، فقياته وعدلت. المادة على الشكل المقترح، فلذلك ارجو يافخ امة الرئيس ان 'يبَت في قضية المادة السابعة، اى تضموا بالرأي رفعها من نص القانون حتى اذا وافق المجلس على ذلك رُفعت عثم تنتقل الى الفقرة الـثانيــة

المادة الثامنة حديثه باشا الخريشه - هذا مجحف بحق العشائر الرحل · ان عوائدالعشائر الرحل في مطالبة الحقوق سواء اكانت بدم او مال يسئل عنها المعتدي وخمسته،فلو فرضنا ان احد افراد عشيرة ما اتى بعمل جريمة ورحل لبلاد اخرى، فهل من الجائز ان تسئل وتجازى العشيرة بأجمعها ? وهل على شبوخ العشيرة من ذنب في ذلك ليستلوا به او يجبسوا من اجله ? حيث ان العشائر اصبحت الآن نقطن شرق الاردن، وبلاد ابن السعود، والبلاد السورية، والعراق ايضاً ولا يخفى على مجلسكم العالي ان المشايخ لايتقاضون رواتب ولم يبق لهم صلاحية كالأولوارى ان لايسئل قانونًا الآذات المتدي وخسته فنط

توفيق بك — الذي فهمته من كلام حضرة الشيخ حديثه، انه يعترض على نص الفقرة الثانية. من المادة الثامنة، ولم نطاب اعطاء الرأي في هذا الموضوع، امَّا ما نطلبه ، فهومنخصر بالمادة السابعة · الرئيس — هل توافقون على رفع المادة السابعة من صلب القانون الذي نحن بصدده ?

« فوافق المجاس على رفع المادة المذكورة »

سعيد بك المفتي – تداوات قليلا مع الزميل حديثه باشا الحريشه وعلمت منه بصفته احد وال السلطة التي كانت لهم سابقاً وخصوصاً بعد أن المعدنت

الرئيس: المادة الثانية:

قبلت بنصها «كاهي مدونة في الجلسة الثامنة من الضبط المنشور في العدد ٢٦ من ما حق الجريدة الرسمية»

'قبل: «كاهو منشور في مذاكرات الجاسة الثامنة من الضبط المنشور في العدد ٦٦ من ملحق الجريدة الرسمية »بعد تبديل كاـة « الولايات» الواردة في السطر الثاني من الجدول بــ « المقاطه ات » الرئيس - مجموع القانون ?

الرئيس – عندنًا قرار لجنة القوانين حولماحوظات سمو الاميرالمعظم على قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز · تفضل بانوفيق بك :

توفيق بك - هذا قرار لجنة القوانين كما سأ ثلوه عليه :

« اطاعت لجنة القوانين على ملحوظات سمو الاميرالعظم بشأ ن(قانون المحسكة الحاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١) وقررت رفع المادة السابعة من الصيغة الـتي كان اقرُّها المجلس التشريعي وتعديل نص الفقرة الثانية للمادة الثامنة بجسب ملحوظات سموه العالي بحيث

— اذاصدر حــكم على افراد عشيرة بدفع تعويض(سواء اكان نقداً او مثلاً) وذلك بصورة مشتركة فبنفذ هذا الحركم بمقتضى احركام قانون تحصيل الاموال الاميرية او بحبس مشايخ العشيرة الى ان يتمالدفع أما الغرامات التي يحكم بهافتستوفى بمقتضى احكام قانون حباية الاموال الاديرية

هذا القانون كان صدق من المجلسالتشريعي ورفع لصاحب السمو الملكي الامير المعظم فأعيد من قبل سموه بملحوظات تنحصر في نقطتين

« انالعشائر تماكم بحسب الاصول المتبع لدى العشائر » و لكن سدوه العالي رأى ان العوائد والاصول المتبعة لدى العشائر لا تنضمن السجن وقد تضطر الحكمة الحاصة في بعض الاحابين للحكم على افراد العشيرة بالسحن نسب تعديه ونهبه بما دعى منموه العالى لطلب رقعها وترك الحسكة

فمطلت

الرئيس- افتتح الجلسة ·

عادل بك - اقترحان تضاف كلمة « مشايخ الفرقة » بعد عبارة « مشايخ العشيرة » بحيث يكون النص « او بحبس مشايخ العشيرة او مشابيخ الفرقة الى ان يتم الدفع » .

توفيق بك – لي اقتراح هو ان يوعجل البحث الآن في هذا الموضوع الى ان نجتمع بسمو الامير شاكر وادبب بك الكايد اللذين هما ادرى منا بأحوال واصول العثائر ونأ خذ رأيهما في الموضوع ومن ثم نعود للبحث ·

قاسم بنث الهنداوي – وانا اقترح الرجوع الىمشورة سمو الامير شاكر في هذا الموضوع · حمد باشا بن جازي –لماذاالتأجيل?لالزوم له ·

رفيفان باشا - لالزوم للتأجيل 1 ان العشائر تنقسم الى فرق وحمائل وعائلات وكل فرقة او حمولة او عمائلة تسئل بجسب اصول العشائر بحسب خستها اي ان المعتدي هو الذي يُطالب وخسته علمذا فان هذه المادة مححفة بحقوق العشائر بصورة عمومية اذا بقيت على نصها الحاضر، وليس من الانصاف ان تسئل عشيرة بعمومها بجريمة اتى بها احد الافراد او فرقة من العشيرة التي يجب حمّاً كماهي اصول العشائر لدينان يطالب ذاك المعتدي وخسته فقط والحبس يجب ان يقع على شيخ حمولته او عائلته

توفيق بك — طالما لم يقبلوا التأجيل، افترحان بكون نص الفقرة الثانية للمادة الثامنة كما يلي بخدا المادة الثامنة كما يلي بخدا المادة الثامن نقدا الو مرشلاً) وذلك بحدورة مشتركة فينفذ هذا الحكم بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية ، الوبس مشايخ الفرقة او مشايخ العشيرة بحسب ما بكون قد صدر الحكم الى ان يتم الدفع الما الغرامات التي يحكم بها فتستوفى بمقتضى احكام قانون جباية الاموال الاميرية المعمول به اذ ذاك » .

يه م. الرئيس — اضع اقتراح توفيق بك بشأن نص الفقرة الثانية للمادة الثامنة من القانون الذي نحن بصدده كما قرأها بالرأى ·

«فوافق المجلس على قبولها »

الرئيس — عندنا قرار لجنة القوانين بشأن ملحوظات سمو الامير المعظم على قانون سرقة مواد السكة الحديدية · تفضل ياتوفيق بك :

توفيق بك - هذا قرار لجنة القرانين بشأن ملحوظات سمو الامبر المعظم على قانون سرقة مواد

دورية البادية وانشئت المخافر في الجهات الشرقية من حدود الامارة و بعد ان عُقدت الاتفاقيات والمعاهدات بتسليم المجرمين من الحسكرمات المجاورة – طبعاً المجرمين العادبين فعلمه يرى ونحن نشار كه ونشاطره في را يه بأنه ليس من الانصاف والعدل ان يجبس الشيخ حالا بجريرة احد المحرمين من عشيرة معروفة معلومة ، وقد يجوزان ذلك المحرم ، يقصد بعمله اضرار العشيرة نفسها او شيخها ، لهذا اليس من العدل ان نوافق على المادة القائلة بجبس الشيخ ، طالما ان هنالك فقرات الحرى ، تقول ان المنهوبات والتعويضات تخصيل وترشير وترجو من الحكومة الموقرة كما اننا استرحم من صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم صرف ونرجو من الحكومة الموقرة كما اننا استرحم من صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم صرف النظر عن ملاحظة سموه العالى بهذا الشأن وان تحفظ للشيوخ البقية الباقية من كرامتهم واكتني بهذا القول واعتقد ان اعضاء محلسكم الموقر سيشار كونني في هذا الرأي .

توفيق بك – الذي لاحظته من اعتراض الشيخ حديثه وحضرة الزميل سعيد بك المفني انهما ذهبا الى ان حبس المشابخ بكون عندما يعتدى فرداً او أكثر او قسم من العشدة ويحم عليه او عليهم بالتعويض فهذا الذهاب مغلوط الان المادة اذا دققناها نرى على انها تنص على ان الحبس لا يكون الا عند ما يصدر الحم على افراد العشيرة بصورة مشتركة عاي ان تكون المسوئية موجهة للمشيرة كلها ويكون النعدي وقع من قبل العشيرة بمجموعها فواذن فأن المحمدور الذي ابانه العضو المحترم سعيد بك المفتي غير واقع في هذه المادة بنصها الحاضر .

صالح باشا العوران – ان ماجاء بتعديل نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١ هو في غير محله ومخالف للطرق القانونية والشرعية معاً لذلك الفت نظر محلسكم الموقر الى عبارة (او بحبس مشايخ العشيرة الى ان يتم الدفع) فهذه العبارة شديدة بعدداتها على المشايخ الذين لاذنب لهم ولاحكم عليهم عفار جو حذفها من هذا النص على ان يكون تجصيل الغرامات والتضمينات وفقاً لقانون جباية الاموال الاميرية وفيقان ما شائر تنقسم الى فرق وكل فرقة لها شيخ

عادل لك - ألاحظ الآن تخوف واقع من كلمة «شيوخ العشيرة » لانها اتت بصورة مطلقة · فعلى فرض ان فرقة من فرق بنى صخر قد اعتدت على عشيرة اخرى ، وحكمت المحكمة على هذه الفرقة بغرامة او تعويض فيمكن حينئذ لمأمور التنفيذ ان ينفذ الحكم على العشيرة كلها ، او مشيوخها فيا اذا ابقينا هذه المادة على هذه الصورة ،

الرئيس - اعطل الجلسة عشر دقائق للاستراحة



« اطلعت لجنة القوانين على مُلحوظات سمو الامير المعظم بشأن (قانون سرقة مواد السكة الحديدية) وقررت ان تكون المدة المعينة في المــادة الثالثة ثلائة اشهر بدلا من ســـتـة ، وان تعـــدل المادة الرابعة بحيث تصير: (مواد السكة الحديدية التي اعطيت البيانات عنها الىالمتصرف بمة تضي احمكام المادة السابقة وكانت قد اضيفت بصورة دائمة الى اي بناء او انشاء آخر عند انفاذ هذا القانون بنمج ببقائها لدى الشخص الذي وجدت في حوزته و تدون البيانات بكاء ابهافي سجل خاص لدى المتصرف · اما بقية المواد فتصادر وتسلم الى ادارة السكة الحديدية الحجازية، الا والثبت . لشخص الذي وجدت في حوزته لدى, قاضي الصاح انه كان اثتراها من الادارة المذكورة او ممن اشتراها منها) وكذلك ان تعدل المادة الحامسة بحبث تكون:(كل من وجدت في حوزته بعدانتها المدة المدكورة في المادة الثالثة من هذا القانون مادة من مواد السكــة الحديدية تصادرمنه و يعرض بعد الادانةلدى قاضى الصلح لغراءة لا تزيد على عشرة جنيهات اولا يحبس لدة لا نتجاوز الشهرين **ا**و لكــاتى العقو بتين ا لاان تـكون تلك المواد قد دونت في السبجل الخاص الحفوظ لدى المتصرف بمقتضى احكام هذا القانون) ·

هذا القانون كان صُدّق من مجلسكم العالى ورفع الى صاحب انسمو الامير المعظم فاعيد بملحوظات من مبموه على بعض المواد ·

وكانت اولى الملحوظات بشأن المادة الثالثة اذ ان هذه المادة كانت جعلت المهلة في مشروع القانون مدة شهر واحد والمجلس كان بدُّلما وجعامًا ستة اشهر اللا ان صاحب السمو العالي ا ان تكون شهر بن ولكن اللجنة وجدت ان تجال المدة ثلاثة اشهر وقباتها على هذا الشكل فارجو من فخامة الرئيس ان يضع اولاً هذه المسئلة بالرأي .

الرئيس – اضع المادة الثالثة من القانون الذي نحن بصدده بالشكل الذي اقترحته لجنة القوانين

نوفيق بك— الملحوظة الثانية : كانت حول المادة الرابعة التي قبلها المجلس العالمي وهذانصها: « مواد السكة الحديدية التي اعطيت البيانات عنها الى المتصرف بمقتضى احكام المادة السابقة

يسمح ببقائها لدى الشخص الذي وجدت في حوزته وتدون البيانات سكاملها في سجل خاص من

الا ان صاحب السمر الملكي ابدىملحوظته بهذا الشأن وهي ان المادة الرابعة سمحت ببقاء مواد السكك الحديدية بلا قيد لدى الاشخاص الذين وجدت في حوزتهم، الامر الذي لايتفق مع الغرض الذي وضع كما تعلمون من اجل صيانة تلك المواد الـني تتحمل الحكومة مسوُّولية حمايتها بصفتها حارسة عليها لا بصفتها مالكة لها، لذلك يرى سموه العدالي لزوم مصادرة المواد التي لم نكن منضمة بصورة دائمـــة الى اي بناء او اي انشاء آخر لغاية تاريخ هذا القانون

وقددققت اللجنة في الملحوظة المشار اليها فوجدت انها جوهر بة وضرورية لتنفيذالغابــة الـتي وضع من اجلها القانون اذ لو سمح بصورة مطلقة بابقاء مواد السكك الحديديــة لدىالاشخــاص الذين وجدت في حوزتهم يصعب على الادارة وعلى الحكومة معرفـة ماسـرق من هذه المواد بعــد تقديم البيانات ، وتستمر السرقات بصورة تو دي لضررهذا الخط الذي يعودللمسلمين كما تعلمون -ولذلك ارتأت اللجنة تعديل المادة وفق ملحوظات صــاحب السمو الملكي، وقبلتها بالشكل الذي. وزع عليـكم فأرجو ان توضع بالرأي

عادل بك — اللجنة وضعت اضافة على الملحرظة الـتي نجن بصددها

توفيق بك — نعم اقد سميت ان اذكر نقطة واحدة، وهي ان اللجنة اضافت الى هــــذه المادة. فقرة اخيرة جملت الشخص الذي 'يثبت انه اشترى المواد من ادارة السكةالحديدية او ممن اشتراها منها ذا حق بأبقاء هـذه المواد لديه، لانه فهم من بيانات بعض الاعضاء المحترمين في اللجنة ان ادارة. السكة كانت قبل عشر سنوات او أكثر باعت بعض المواد الى الناسبالاثمان، ولذلك قبل أنه من الممكن ان تصادر هذه المواد من اشخاص اخذوها بعد ان أدُّوا اثمانها ·

عادل بك - وضعت هذه الاضافة لمحافظة حقوق الناس

شكري بك – ان هذه الجلمة الاضافية زائدةفيماارىلان القانون انما يتناول المواد المسروقة الإضافي .

توفيق بك – يظهر ان الزميل شكري بك لم ينتبه جيدًا الى المــادة لانها لاتنص على المسروق. بل تنص على كلمايوجدلدىالاشخاص من تلك المواد العائدة للسكةالحديدية، ويمكن ان تكون هذه مسروقة اومشتراة، ولذلك كان النصالاضافيضروريًّا وفي محله لاجلحفظ حقوق الاشخاص الذبن دفعوا انمان المواد الموجودة لليهم

شكرى بك – ان هذا القانون اذا نظرنا الى اسمه نجد آنه كما ذكر في عنوانه : قانون سرقمة



مواد السكة الحديدية الذاذ لبس من المعقول قط ان يتناول الاشياء التي ابتاعتها الافرادمن السكة الحديدية ودفعوا اثمانها، لذلك ارى انه وان لم يسكن قد 'نصَّ في جانب المواد على السرقة الاان للفروض والمفهوم، ان المعنى هو المواد المسروقة وليست تلك المواد التي ابتيعت استناداً الى ايجاب وقبول، ولا يمكن قط لادارة السكة ان تعتبر الشخص المشتري مجرماً فتحاول سوقه الى المحاكمة او تغريبه ،

توفيق بك -- إذا لا اعتقد أن اسم القانون يجول دون تطبيق المواد بمناها المطلق كما ورد فيه نصها ، وانني أوجه نظر مجلسكم العالي الى المادة «الثالثة» التي نصت على أن كلمن كان في حوزته بتاريخ العمل بهذا القانون مادة من موادالسكة، وجب عليه أن يسجلها، ومعنى ذلك أن المواد الموجودة لديه صواء أكانت مسروقة أو مشتراة بجب تسجيلها ألى المادة « الرابعة » التي نصت على أن المواد التي تكون قد أضيفت الى بناء أو أنشاء، يكن أو أنشاء، تبقى المشخص وبقية المواد تصادر وتسلم الى ادارة السكة الحديدية ومعنى هذه المادة المطلقة أيضاً أن المواد التي تبقى لدى الشخص بدون أن تكون أضيفت الى بناء أو أنشاء، يمكن لادارة السكة الحديدية ان تصادرها وتأخذها ، سواء اكانت مشتراة أومسروقة وهذا ليس بحق كا يمل بحل العالي ، أما الرجوع إلى أسم القانون عفلا أظنه يفيد مع بقاء هاتين ولهذا أيمر المجلق الواسع ، فعند تطبيق القانون ينظر الى نصوص المواد، لا الى أسم القانون ولهذا تُصر اللجنة على رأيها، وتعتقد أن الفاء هذه الفقرة يسبب لمصادرة المواد المشتراة ،

عوده بك – انني مع اعتقادي بان ادارة السكة الحديدية لم 'تبع شيئًا بصورة رسمية من موادها وجل ماهنالك انه عند انسحاب الحكومة النركية او الحكومة الاخيرة واهال ادارة السكة حراسة موادها دخل على بعض الاهلين ما يوجد لديهم الآن من ثلك المواد .

فاليوم أن ادارة السكة الحديدية اصبحت كخصم مدعى على كل من وجدت في حوزته مادة من هذه المواد، فاستمرارهذه الحصومة من اجل هذا السبب يوري حمّا الى مشكلات مع الاهلين ولهذا نسبت الحكومة أن تضع حداً فاصلا لهذه الحصومات وتعريض الاهلين المعازاة بصفتهم سارقين ووضعت هذا القانون الذي يعد بمثابة مقاولة بين ادارة السكة الحديدية وبين الاهلين ومنده المقاولة تنقسم إلى لوعين الاول منها : أن ادارة السكة الحديدية تتنازل عن كل حق لها في اية مادة من موادها المفقومة أذا ضمت إلى بناء أو انشاء لا يمكن اخراجها عنه والنوع الثاني منها : ان كل من كان بحوزته مادة من مواد السكة الحديدية ولم تكن منضمة إلى بناء أو انشاء فهو مكلف على يعدها إلى ادارة السكة الحديدية ولم تكن منضمة إلى بناء أو انشاء فهو مكلف نان يعيدها إلى ادارة السكة المذيرة ولاجل تثبيت هذه المقاولة فرض على الاهالي أن يسيحلوا

ما لديهم من تلك المواد الثابتة ، خلال مدة معينة ومن لم يسجل يكلف لاعادتها ويعرض للفرامة ، ولذلك ان وضع عبارة اضافية لتثبيت الشراء من الادارة اعتقد انه زائد لان ادارة السكة لم تبع بصورة رسمية اية مادة من موادها ولهذا اقترح تأييد نظرية شكري بك والاكتفاء ، اجاء بملحوظة سمو الامه المعظم .

توفيق بك - عوده بك يو يد الزميل شكري بك، ولكن لا يشار كه في السبب الذي يراة باعثاً لالغاء الفقرة المضافة، بل بستند على علمه بان ادارة السكة الحديدية لم تبع احداً من الناس شيئاً من هذه المواد وقد يكون ماقاله صحيحاً، فاذا صح ماقاله، ارى ان النص الاضافي بالحقيقة زائد. ولكن بعض اعضاء اللجنة الذين لا يعلمون صحة ماقاله عوده بك او عدمه استندوا في معلوماتهم على ما ابداه كل من الزميلين حسين باشا الطراونه ومترى باشا الزريقات وهما عضوان في لجنة القوانين، اذ قالاان ادارة السكة الحديدية باعت موادها الى الناس، فاذا كان ماقالاه هو الواقع لا بدمن ان بضاف هذا النص، ولذلك ارجو ان يو يدا ماذكراه في اللجنة و يقنعا عوده بك اوان بصدقا ما قاله المرفع الفقرة التي لا تبقى حاجة لها عند ثذ

مد مد المراح المسترد التي تسبعي على الله المراح السيد الله الله المديدية لم تبع شيئًا من موادها السيد بك - ان قول الزميل عوده بك ان ادارة السيكة الحديدية لم تبع شيئًا من موادها فهذا على ما اعتقدقول مغلوط؛ لا نني احد الذين اشتروا في نلك الآونة اي في سنة ١٩٢٢ من مدير ادارة السيكة الحديدية الحمجازية في عمان ولا ازال احفظ في يدي سندًا ووصلاً تحت توقيعه ادارة السيكة الحديدية الحمجازية في عمان ولا ازال احفظ في يدي سندًا ووصلاً تحت توقيعه

اما ثنازل السكة الحديدية كما قال عوده بك فهذا مالا نسد حدم ادارة السكة، والقانون عجب ان يجري في مجراد، ولكن لي ملاحظة اخرى حول ابقاء الفقرة الاضافية : عند ما يثبت شراء بعض مواد السكة الحديدية فلماذا نعاقب ذلك الشخص التي توجد في حوزت ولم يسجلها لدى المتصرف ولماذا لا يكتنى بالمصادرة ?

المتصرف و 101 لا يستنى بالمصادره ، توفيق بك – الجواب على الملحوظة الاخيرة من يبانات الزميل سعيد بك المفتى انركه الى توفيق بك – الجواب على المجوظة الاخيرة من يبانات الزميل سعيد بك المفاود بل المادة « الخامسة » التي تنص على الجزاء والعقوبة ، اما وقد ظهر ان ادارة السكة قدباعت الموادبات اعظت ابضاً وصولات او شهادات موقع عليها من ممثليها فقد صار من الضروري ابقاء الاضافة لاسيا وان المصادرة جمعت الاساس في الامر، واستثني من المصادرة الشخص الذي يثبت لدى قاضي وان المصادرة جمعت الاساس في الامر، واستثني من المصادرة الشخص الذي يثبت لدى قاضي المصلح أنه اشترى المواد من ادارة السكة او ممن اشتراها منها ولست ادرى ما المان حقهم الطبيعي حقا بمراجعة الحاكم واثبات مشتراه اذا كانوا قد اشتروها، وما هو الداعي لحرمانهم من حقهم الطبيعي الصريح ؟ و لهذا أو يد رأي اللجنة واظن ان البحث قد استوفى وارجو من فخامة الرئيس ان بضع الصريح ؟ و لهذا أو يد رأي اللجنة واظن ان البحث قد استوفى وارجو من فخامة الرئيس ان بضع الصريح ؟ و لهذا أو يد رأي اللجنة واظن ان البحث قد استوفى وارجو من فخامة الرئيس ان بضع

قد 'دو َّنت في السجل الخاص المحفوظ لدى المتصرف بمقتضى احكام هذا القانون · فالامر الذي اقرته اللجنة هو از. تضع الفقرة الاخيرة التي نبتدي من (الا ان تكون تلك المواد قد دونت في السجل الخاص المحفوظ لدى المتصرف بمة ضي احكام هذا القانون)لان المادة الاصاية التي قبلها المجلس السابق لم تكن حاوية على هذه الفقرة · ثم من جهدة الحرى رأت اللجنة ان يكون الحد الاعلى للغرامة التي يجكم بها من قبل قاض صلح (١٠)جنيهاتبدلامن (٥٠) جنيها والحـــد الاعلى لمدة الحبس (شهرين) بدلا من (سنة اشهر).

الرئيس - هل توافقون على قبول نص المادة الخامسة من القانون الذي نحن بصدده بالشكل الذي عدلته لجنة القوانين !

«فوافق المجلس على قبولها · »

صالح باشا العوران -· لي اقتراح ارجو ان يقرأ ياعطوفة الرئيس ·

الرئيس - فلينهرأ :

لقد دلت الحوادث الكثيرة الماضية حول التخريبات التي نقع في الحراج ولم يعلم فاعلوها على حصول اضرار شتى بسبب الحسكم على هيأة شيوخ القرية المحاورة لمحل التخريب بالنضميناتوتوزيع المحكوم به على افراد اهالي القرية وذلك استنادًا لاسكام المادة (٣٥) من قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ المنشور في العدد (١٦١) من الجريدة الرسمية وكثيراً مأتقع مثل هذه التخريبات في الحراج من اناس بأتون من جبات اخرى بقدد الاستفادة من واد الحراج واهل القرية المحاورة بريثون منها فيقمون تحت عقاب القانون بفضل المادة القانونية المار ذكرها وهذه قربة ضانا في قضاء الطفيلة مثال لدينا قد تكبدت ضمانات في هذه السنة مايربو على الماية وخمسين جنيهًافي مثل هذه الوقائع وهم في الحقيقة بريئون سنها .

ولما كانت حالة السكان بصورة عمامة لاتتحمل مثل همذه التضمينات لما هم فيه من ضائفة شديدة لايتمكنون معها من الحصول على قوتهم الضرورى فضلاعنان يتمكنوا من دفع تضمينات بأهظة عانداك ارجوالى فمخامتكم النظر باقتراحي لتعديل المادة المذكورة ببصورة نكفل منع الاضرار المذكورة عن الاهلين وتكفل محافظة الحراج بصورة تناسب المصاحة العامة ·

(فقرد المجلس ان يطبع ويوزع على الاعضاء) .

عوده بك – ارجو ياعطوفة الرئيس ان نأمروا بقرائة جدول اعمال اللحنة الادارية خـلال شهر تشرين ثاني سنة ١٩٤١ لـ طآله الحال المقدما معددته

هذه المادة كماعداتها اللجنة بالرأي · عوده بك — ماالمانع من تكليف الاهلين ان يثبتوا بما لديهم من حق بالمواد إمام المتصرف.بدلا " من أن يكلفوا برفع الدعاوي للمحاكم وتكليفهم المصار بف اللازمة ?

عادل بك – يجوز ان الشخص قد اشترى من شخص آخر غير الادارة وعند ذلك لاتكون لدبه وثبةة ببرزها للمنصرف ويحتاح الامر الى بينة شخصية واستماع الشهادات و بالطبع لايمكن للمتصرف أن يسمع هذه البيانات و يجكم في صمحتها .

توفيق بك – هالك نقطة اخرى : اذا إعطيت هذه الصلاحية الى المتصرف بكون قراره في الموضوع قراراً قطعياً ، اما قاضي الصليح فمقرراته تابعة لدرجات اخرى كمةية الاحكام ، وانني استغرب منالنائب العام ان يميل الى تخو بل المتصرفين ورجال الادارة صلاحيات القضاةو المحاكم.

الرئيس – اضع المادة «الرابعة » من القانون الذي نحن بصدده كما عدلته الجنة القوانين بالرأي.

الرئيس– بالنظر لوجود اشغال هامة لدى فاني انيب عني برئاسة المجلس التشريعي نوفيق بك. « فترأس الجلسة توفيق بك »

الرئيس – تفضل ياعادل بك بصفتك مقرر لجنة القوانين .

عادل بك — كان المجلس التشريعي السابق وضع المادة « الخامسة » من قـانون سرقـة.واد السكة الحديدية لسنة ١٩٣١ على الوجه الآتي :

«كل من يسرق او يأخذ بصورة غير مشروعة مادة من مواد السكــة الحديدية الحيحاز ية بعد نه!ذ هذا القانون تصادر و يعرض السارق او الآخذ نفسه بعد الادانة لغرامة لاتز بد على خمسين جنيهاً فلسطينياً او للحبس مدة لانتحاوز ستة اشهر او لكـلتا العةو بتين » فلما عرض هذاالقانون على ممو الامير العظم اقترح ان توضع عبارة « كل من وجدت في حوزله » بدلاً من عبارة (كل من يسرق أو يأخذ) فتداولت اللجنه في هذا الامر فوجدت أن استبدال هذه العبارة لاتكمني لجعل المادة منطبقة للغرض المقصودمن وضع حذا القانون علذلك قررت ان نكون المـــادة بالشكل

«كل من وجدت في حوزًا» بعد انتهاء المدة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون مادة من مواد السكة الحديدية نصادر منه و يعرض بعد الادانة لدى قاضي الصليح لغرامة لاتزيد على عشرة جنيهات او للحبس لمدة لانتجاوز الشهر بن او لكملتا العقوبتين الا أن تكون تلك المواد